عموميتها عقدت أمس بنسبة حضور 82,59٪.. وأقرّت جميع بنود جدول الأعمال

حمد الذكير: «كميفك» واجهت «كورونا» بمركز مالي قوي

- الشركة طورت خدمة صانع السوق وكرّست جهودها لضمان نمو واستقرار بورصة الكويت
- إستراتيجيتنا دعمت القفز بنجاح على التحديات الاقتصادية الصعبة المصاحبة للجائحة
- مستمرون بالتركيز على إستراتيجيتنا في طرح منتجات جديدة.. وضم نخبة من العملاء
- «كميفك» تواصل العمل لإطلاق منتجات وإستراتيجيات مبتكرة للعملاء المحليين والإقليميين

حمد صالح الذكير

حمد الذكير مترئسا عمومية شركة الكويت والشرق الأوسط «كميفك» أمس (ريليش كومار)

طارق عرابي

أكد رئيس مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط «كميفك» حمد صالح الذكير، نجاح الشركة في تطوير كل أعمالها والمحافظة على استمرارية جميع خدماتها دون انقطاع باستراتيجية تساعد في تحقيق الاستدامة لجهة النمو ماليا وتشغيليا، وذلك على الرغم من التعقيدات التي فرضتها تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) خلال عام 2020.

وأضاف الذكير في كلمته خلال الجمعية العمومية للشركة التي عقدت صباح أمس بنسبة حضور 82,59٪، أن «كميفك» دخلت أزمة جائحة فيروس «كورونا» من موقع قوة مدعومة بتنوع منتجاتها والتأثير الإيجابي لإستراتيجيتها الرقمية، ومركزها المالي القوي وخبرتها الاستثمارية الواسعة. ولفت إلى أن إستراتيجية «كميفك» دعمت الشركة في القفز بنجاح على التحديات الاقتصادية الصعبة التي مر بها العالم بسبب الأزمة، وعززت من قدراتها على مواجهة هذه التحديات بأرضية صلبة وإمكانات متطورة، مبينا أن استعداداتها المسبقة حفزتها للمواجهة بقدرة مالية وتشغيلية أكبر.

صانع السوق

وكشف الذكير أن «كميفك» تمكنت من تطوير خدمة صانع السوق، وأنها كرست جهودها لضمان نمو واستقرار بورصة الكويت، موضحا أنه باعتبار الشركة صانع السوق الأول في الكويت، فقد نجحت «كميفك» في تعزيز السيولة واستقرار أسهم عملائها، مؤكدا في الوقت ذاته أن «كميفك» ستستمر في القيام بتطوير وابتكار منتجات متقدمة لعملائها، مبينا أنها قامت أيضا بتطوير خدمات وأدوات استثمارية عدة، وتطوير منصتها للتداول الالكتروني.

وأكد أن إدارة الشركة لاتزال تركز على مستهدفات إستراتيجيتها في طرح منتجات استثمارية جديدة، بالعمل على ضم نخبة من العملاء، وعلى تنويع أنشطة المحافظ الاستثمارية، والصناديق والأفراد.

وأضاف أن «كميفك» تواصل العمل بنشاط من أجل إطلاق منتجات وإستراتيجيات مبتكرة للعملاء المحليين والإقليميين، وكذلك العملاء المستقبليون، وفي الوقت نفسها تكرس جهودها في الحفاظ على إدارة مستقرة للأصول مقابل التقلبات المرئية وغير المرئية التي تمر على الأسواق.

البيانات المالية

وفيما يتعلق بالبيانات المالية عن العام 2020، لفت الذكير إلى أن «كميفك» حققت صافي ربح عائدا لمساهميها وقدره 7,9 ملايين دينار مقارنة بصافي ربح قدره 655 ألف دينار في العام السابق له، مؤكدا أنه تمت ترجمة هذا الربح إلى ربح أساسي ومخفف للسهم قدره 30 فلسا في العام الحالي، مقارنة بأرباح أساسية ومخففة قدرها 2,5 فلس في 2019، فيما ارتفع إجمالي الإيرادات 192٪ مقارنة بـ 2019، ويرجع ذلك أساسا، إضافة الى الدخل العادى إلى بيع أصل 9 ملايين دينار في 2020. ومضى الذكير بالقول بأنه من الناحية التشغيلية، ارتفع دخل العمولات 49,5٪ مقارنة بـ 2019، حيث بلغت العمولات من خدمات التداول عبر الإنترنت خلال العام 2020 نحو مليون دينار (بزيادة قدرها 86,2٪)، مقارنة بـ 545 ألفا في 2019.

ولفت إلى أن ذلك يرجع أساسا إلى زيادة التداول في سوق الولايات المتحدة الأميركية، موضحا أن الدخل من عمولة السمسرة بعد زيادة النشاط في بورصة الكويت ارتفع ليبلغ إجمالي القيمة المتداولة في بورصة الكويت 21,50 مليار دينار بزيادة قدرها 35,4٪ عن 2019 عندما بلغت القيمة المتداولة نحو 15,88 مليارا.

وبين الذكير أن رسوم الإدارة للأصول المدارة بلغت 1,4 مليون دينار، وهي أقل من 2019 البالغة 1,5 مليون، مشيرا إلى أن إجمالي الأصول الائتمانية التي تديرها الشركة بلغ 340 مليون دينار في 2020 مقارنة بـ 366 مليون دينار في 2019. وقال إن إجمالي إيرادات تقييم الاستثمارات التي تضررت انخفض بسبب (كوفيد- 19)، مفيدا بأن الشركة تكبدت خسائر بـ 1,5 مليون دينار على الاستثمارات خلال 2020 مقارنة بأرباح قدرها 784 ألف دينار في 2019، فيما انخفض إجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة 2,9٪، من 2,9 مليون دينار العام الماضي إلى 2,8 مليون دينار هذا العام، كما انخفضت النفقات بشكل رئيسي بسبب انخفاض تكلفة الموظفين نتيجة ارتفاع معدل دوران الموارد البشرية في 2020. وبين الذكير ان «كميفك» تؤمن بالنمو المتوازن والذي يحقق معدلات معتدلة، مشيرا إلى تبنيها وسائل استثمارية فريدة لاستهداف الأصول ذات المخاطر المقبولة والأرباح المناسبة، لتستمر في جهودها لإيجاد فرص قيمة تحقق أهداف عملائها.

وكانت عمومية شركة «كميفك» قد وافقت على جميع بنود جدول الاعمال، بما فيها تقرير مجلس الادارة والتقريران المالي والإداري، فيما وافقت على عدم توزيع أرباح على المساهمين عن 2020.

الاقتصاد العالمي

وعلى صعيد الأداء الاقتصادي العالمي خلال جائحة كورونا، أكد الذكير أن الاقتصاد العالمي شهد مطلع عام 2020 تحديات قاسية، انعكست سلبا على مؤشرات الأسواق الإقليمية والعالمية، حيث اعتبر معظم المحللين أن 2020 قد تكون الأسوأ في تاريخ الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية.

وبين أنه ورغم التحذيرات التي أطلقتها معظم المؤسسات الاقتصادية العالمية من الآثار السلبية المحتملة لهذا الركود الاقتصادي العصيب بسبب كورونا، إلا أن الناتج المحلي لمعظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية في الربع الثاني من 2020 لم تكن سلبية بالدرجة الكبيرة، بل تغيرت نبرة المحللين واتفق معظمهم على أن هذا الركود أقل حدة مما تم تداوله مسبقا.

ومع نهاية 2020 حافظت معظم مؤشرات أسواق المال الإقليمية والعالمية على أدائها الإيجابي، حيث أغلق مؤشر مورجان ستانلي كابيتال إنترناشونال العالمي (MSCI WORLD INDEX) الخاص بالدول المتقدمة على ارتفاع مقداره 15,90٪ مقارنة مع نفس الفترة من 2019 التي حققت 27,67٪، حيث كانت تعتبر سنة استثنائية لمعظم المؤشرات منذ 2014، بينما شهد مؤشر مورجان ستانلي كابيتال إنترناشونال للدول النامية (MSCI Emerging Markets) أداء مماثلا للعام السابق، حيث ارتفع المؤشر 18,31٪ مع نهاية 2020 مقارنة بارتفاع 18,42٪ لنفس الفترة من 2019 لينعكس بالإجمالي على المؤشر الخاص بمورجان ستانلي كابيتال إنترناشونال العالمي (MSCI ACWI) الذي يجمع بين الأسواق المتقدمة والنامية معا ليغلق على ارتفاع مقداره 16,25٪ مقارنة مع نفس الفترة من 2019 والتي حققت ارتفاعا بـ 26,6٪. وتشير البيانات الاقتصادية العالمية والإقليمية إلى اختلافات جوهرية بالمقارنة مع أرقام 2019، فبينما كانت سنة 2020 شديدة التقلب مقارنة بـ 2019، فيما تم تسجيل انتعاشا سريعا في أسواق الأسهم العالمية في نهاية السنة، حيث أغلق مؤشر شركة MSCI العالمي عند 14,1٪ في 2020 مقابل زيادة قدرها 25,2٪ في 2019. وقد جاءت نتائج 2020 إيجابية على خلاف المتوقع كاملا في ظل فرض الإغلاق والحظر من قبل الحكومات.

الإستراتيجية المستقبلية

فيما يتعلق بإستراتيجية «كميفك» المستقبلية، أكد الذكير أن الشركة ستحافظ خلال الفترة المقبلة على إستراتيجيتها في التخلص من الأصول طويلة الأجل غير المدرة، وتحسين أداء شركاتها التابعة، والتركيز على التوسع في جودة خدمات العملاء، وتحقيق النمو في أرباحها، مشيرا الى أن «كميفك» ستستمر في تركيزها على تقديم منتجات وخدمات جديدة والمحافظة على وضعها الريادي في تطوير المنتجات والخدمات.

شكر وتقدير

تقدم الذكير بشكره وامتنانه لإدارة «كميفك» وموظفيها للمساعدات والمجهودات القيمة التي قدموها للشركة، والتي قادت لتحقيق أهداف إدارة «كميفك» ومبادراتها الاستراتيجية، والمحافظة على مركزها كشركة رائدة في قطاع الاستثمار وإدارة الأصول في الكويت والمنطقة. كما أعرب عن خالص تقديره وتمنياته الطيبة نيابة عن الشركة لمستثمريها وعملائها للثقة التي أودعوها في «كميفك» ورؤية مجلس إدارتها وجهازها التنفيذي.

أداء أسواق الأسهم الخليجية

قال الذكير إن أداء الأسهم الخليجية لم يتبع مسار الأسواق العالمية نفسه، حيث سجلت معظم دول الخليج عوائد سلبية باستثناء السعودية وقطر اللتين سجلتا أداء إيجابيا في 2020.

وسارعت أسواق الأسهم الخليجية للتعافي من التراجع الأكبر لها الناجم عن «كوفيد-19» بتأثير ترقية مؤشر شركة MSCI للأسواق الناشئة لسوقي الكويت والسعودية، من حالة السوق الأولية إلى السوق الناشئة.

وأغلق مؤشر (MSCI_GCC) على انخفاض 3,7-٪ في 2020، ما يمثل كسرا لسلسلة من 4 سنوات متتالية من النمو في المنطقة، حيث سجل السوق الكويتي عوائد سلبية بلغت (11,7-٪)، ودبي (9,9-٪) وأبوظبي (0,6-٪) والبحرين (7,5-٪) وسلطنة عمان (8,1-٪) فيما سجلت السعودية وقطر مكاسب بلغت 3,6٪ و0,1٪، على التوالي. ويتوقع أن يأتي الأداء الإيجابي لعام 2021 مدعوما بالتعافي الكبير في أسعار النفط وتوقعات النمو في إجمالي الطلب على النفط خلال 2021، والتي انخفضت إلى مستوى غير مسبوق بسبب الأحداث والتطورات التي حدثت بـ2020.

ويرجح أن تؤدي أسواق الخليج بشكل إيجابي حتى نهاية 2021، حيث تم تخفيف قيود الإغلاق والحظر بتأثير توفير وانطلاق حملة التطعيمات ضد «كوفيد-19»، ما يساعد في تسهيل الأعمال التجارية والإنتاج الاقتصادي. وقد بدأ التعافي بالفعل وسوف يتسارع مع زيادة عدد تلقي الجرعات من اللقاح.

خدمات التداول الإلكترونية

لفت الذكير إلى أن «كميفك» مستمرة في تقديم خدمات التداول الإلكتروني في أسواق الخليج، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والولايات المتحدة الأميركية، مؤكدا أنه ومن أجل دعم وتقوية خدماتها الإلكترونية، فقد أطلقت مؤخرا منصة تداول عالمية جديدة ستتيح للمستثمرين إمكانية التداول في الأسواق المحلية الإقليمية، إضافة الى أسواق الولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا، وآسيا.

وأضاف «علاوة على ذلك ستمكن المنصة الجديدة العملاء من التداول في المشتقات، والدخل الثابت، والصرف الأجنبي»، حيث تهدف الشركة لتكون دوما مواكبة لكل التقنيات الجديدة لمنح عملائها أفضل الخبرات والخيارات فيما يتعلق بجميع الخدمات المقدمة والتفاعل معها.

جمعية مدينة صباح الأحمد التعاونية

SABAH AL-AHMAD

الاعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة في الجمعيات التعاونية

تعلن جمعية صباح الأحمد التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة في الجمعيات التعاونية بناء على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية رقم (4125) والانشطة كالتالي :-

م	النشاط	الرخصة المطلوبة	الرقم الآلي	الموقع	المساحة	القيمة الايجاريه
1	مرطبات	مرطبات	21485561	صباح الاحمد (2) قطعة (6) - شارع (70) محل رقم (42)	20.47 م2	204 د.ك

وذلك وفقاً للشروط التالية:

1- تطبق احكام المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 1979م والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية ذات الصلة وخاصة القرار الوزاري رقم (75/أ) لسنة 2019 بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجمعيات التعاونية.
2- أن يكون المتقدم صاحب مشروع صغير ومقيداً بسجل المبادرين لدى الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نشاط واحد لا يمكن تغييرة لاحقا، إلا بعد مضي سنة من تاريخ التسجيل.
3- أن يكون لدى المُتقدم رخصة تجارية سارية المفعول مطابقة للنشاط المطروح وأن يكون حاصلا على التراخيص من الجهات المعنية لمزاولة النشاط على أن تكون تلك التراخيص قد مضت عليها سنة على الأقل من تاريخ التقديم وألا تكون لديه أكثر من رخصة واحدة عند التقديم لذات النشاط.
4- أن يقوم المبادر المتقدم باستخراج براءة ذمة تفصيلية من الهيئة العامة للقوى العاملة بعدم وجود رموز على المدير او المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله.
5- ان لا يكون المبادر في تاريخ التقديم مستثمراً لمحل او لقاطع بالجمعية او لدى أي جمعية أخرى.
6- يقدم الطلب على كراسة الشروط المسلمة من الجمعية نظير رسوم قدرها 100 د.ك (مائة دينار كويتي فقط لا غير)، غير قابلة للاسترجاع وذلك اعتبارا من تاريخ 2021/05/31م وحتى تاريخ 2021/06/28م من الساعة 9 صباحا وحتى الساعة 2 عصراً من الاحد الى الخميس.
7- توضع كراسة الشروط بعد تعبئة بياناتها بمظروف يغلق ويوضع مباشرة من قبل صاحب العمل مقدم العطاء في الصندوق المخصص لذلك بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية - حولي الدائري الرابع - من تاريخ 2021/05/31م الى تاريخ 2021/06/28م خلال فترات الدوام الرسمي للاتحاد اعتبارا من الساعة 9 صباحاً حتى الساعة 2 ظهراً. على أن يكتب على المظروف اسم الجمعية المعنية والنشاط المطلوب دون الاشارة إلى بيانات أخرى ولا يعتد إلا بالمظروفات التي تحمل ختم مدقق الطلبات باتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
8- على من وقعت عليه الترسية مراجعة ادارة الجمعية خلال ١٥ يوماً من تاريخ الترسية لاتمام الاجراءات اللازمة وتوقيع العقد مع الجمعية.

المستندات المطلوبة داخل كل ظرف:

1- صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
2- شهادة من الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تثبت أنه مقيد لديه بسجل المبادرين في نشاط واحد.
3- صورة من الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح ومن التراخيص من الجهات المعنية لمزاولة النشاط، على أن تكون تلك التراخيص قد مضت عليها سنة على الاقل من تاريخ التقديم.
4- براءة ذمة تفصيلية من الهيئة العامة للقوى العاملة بعدم وجود رموز على المدير أو المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله.
5- صورة من اعتماد التوقيع.
6- اقرار وتعهد بعدم وجود أي محل أو قاطع مستثمر من قبله لدى الجمعية او لدى اي جمعية اخرى في تاريخ التقديم، وفي حال ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه وتحميله المسئولية القانونية.
7- شهادة من الجمعية اذا كان مقدم الطلب مساهما بالجمعية او احد الوالدين ولا تقل مساهمتهم عن سنة ميلادية كاملة مع تقديم شهادة الميلاد اذا كانت الام هي المساهمة في الجمعية.
8- شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد بأنه مسجل على الباب الخامس (لم يمض عليها 3 شهور).
9- وصل شراء كراسة الشروط.
10- كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.
11- صورة من عقد التأسيس (وتعديلاته إن وجدت) تفيد بان المبادر طالب الاستثمار حصته بالشركة لا تقل عن 20% من الشركة (لأصحاب الشركات فقط) وان يكون جميع الشركاء كويتيين.

مع تحيات مجلس الإدارة

دعـــوة

كـــويت بيـــلارز
Kuwait Pillars
for Financial Investment (KSC Closed)

لحضور اجتماع الجمعية العامــة العادية لشركة كويت بيلارز للاستثمار المالي (ش.م.ك) مقفلة

يسر مجلس إدارة شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي (ش.م.ك) مقفلة دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المزمع عقدها في تمام الساعة 11:00 من صباح يوم الإثنين الموافق 2021/06/14 في مقر الشركة الكائن في منطقة القبلة - قطعة 13 - قسيمة 19 - شارع 23 - برج قبلة - الدور 23، وذلك للنظر في البنود المدرجة على جدول الأعمال.

ونظراً للظروف التي تمر بها البلاد وتفشي فايروس كورونا المستجد يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في حضور اجتماع الجمعية العامة مراجعة شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي هاتفياً على الأرقام 22251269 - 22251224 لاستلام دعوة الحضور وجدول الأعمال وذلك اعتباراً من يوم الإثنين الموافق 31 مايو 2021 من الساعة 9:00 صباحاً حتى الساعة 2:00 ظهراً.

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة

Tel.: +965 2225 1200 - Fax: +965 2225 1203

الذكير: «كميفك» نجحت في تطوير أعمالها واستمرارية خدماتها

«الشركة دخلت أزمة كورونا من موقع قوة مدعومة بتنوع منتجاتها»

جراح الناصر

أكد رئيس مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط (كميفك) حمد الذكير انه رغم التعقيدات التي فرضتها تداعيات جائحة كورونا فإن الشركة نجحت خلال 2020 في تطوير أعمالها، والمحافظة على استمرارية جميع خدماتها دون انقطاع، وفق استراتيجية تساعد في تحقيق الاستدامة لجهة النمو ماليا وتشغيليا.

وقال الذكير، خلال الجمعية العمومية للشركة التي عقدت بنسبة حضور بلغت 82.599 في المئة، إن استراتيجية "كميفك" دعمتها في القفز بنجاح على التحديات الاقتصادية الصعبة التي مر بها العالم بسبب الأزمة، وعززت من قدراتها على مواجهة هذه التحديات بأرضية صلبة وإمكانات متطورة، واستعداداتها المسبقة حفزتها للمواجهة بقدرة مالية وتشغيلية أكبر، مضيفا: "دخلنا أزمة كورونا من موقع قوة مدعومين بتنوع منتجاتنا والتأثير الإيجابي لاستراتيجية كميفك الرقمية، ومركزها المالي القوي وخبرتها الاستثمارية الواسعة".

وكشف أن "كميفك" تمكنت من تطوير خدمة صانع السوق، وكرست جهودها لضمان نمو واستقرار بورصة الكويت، موضحا أنه باعتبار أن الشركة صانع السوق الأول في الكويت، نجحت "كميفك" في تعزيز السيولة واستقرار أسهم عملائها، لافتا إلى أن "كميفك" ستستمر في القيام بتطوير وابتكار منتجات متقدمة لعملائها، وقامت أيضا بتطوير خدمات وأدوات استثمارية عدة، وتطوير منصتها للتداول الالكتروني.

وشدد على أن إدارة الشركة لا تزال تركز على مستهدفات استراتيجيتها في طرح منتجات استثمارية جديدة، بالعمل على ضم نخبة من العملاء، وعلى تنويع أنشطة المحافظ الاستثمارية، والصناديق والأفراد، مضيفا أن "كميفك" تواصل التأكيد على العمل بنشاط من أجل إطلاق منتجات واستراتيجيات مبتكرة للعملاء المحليين والإقليميين والمستقبليين، وفي الوقت نفسه تكرس جهودها للحفاظ على إدارة مستقرة للأصول مقابل التقلبات المرئية وغير المرئية التي تمر على الأسواق.

أداء الشركة

وأشار الذكير إلى أن "كميفك" حققت صافي ربح عائد لمساهميها في 2020 قدره 7.9 ملايين دينار، مقارنة بصافي ربح قدره 655 ألفا في 2019، مبينا أن هذا الربح ترجم إلى ربح أساسي ومخفف للسهم قدره 30.0 فلسا في العام الحالي، مقارنة بأرباح أساسية ومخففة قدرها 2.5 فلس في 2019. وارتفع إجمالي الإيرادات 192 في المئة مقارنة بـ2019، ويرجع ذلك أساسا، إضافة الى الدخل العادي، إلى بيع أصل 9 ملايين دينار في 2020.

وأفاد بأنه من الناحية التشغيلية ارتفع دخل العمولات 49.5 في المئة، مقارنة بـ2019، وخلال العام بلغت العمولة من خدمات التداول عبر الإنترنت 1.01 مليون دينار (بزيادة قدرها 86.2 في المئة)، مقارنة بـ545 ألفا في 2019، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة التداول في سوق الولايات المتحدة، موضحا أن الدخل من عمولة السمسرة بعد زيادة النشاط في بورصة الكويت ارتفع ليبلغ إجمالي القيمة المتداولة في بورصة الكويت 21.50 مليارا، بزيادة قدرها 35.45 في المئة عن 2019، عندما بلغت القيمة المتداولة حوالي 15.88 مليارا.

وأضاف أن رسوم الإدارة للأصول المدارة بلغت 1.4 مليون دينار، وهي أقل من 2019 البالغة 1.5 مليون، وإجمالي الأصول الائتمانية التي تديرها الشركة بلغ 340 مليونا في 2020 مقارنة بـ366 مليونا في 2019، مبينا أن إجمالي إيرادات تقييم الاستثمارات التي تضررت انخفض بسبب كورونا، وتكبدت الشركة خسائر بـ1.5 مليون دينار على الاستثمارات خلال 2020، مقارنة بأرباح قدرها 784 ألفا في 2019.

وذكر أن إجمالي المصاريف التشغيلية انخفض 2.9 في المئة من 2.9 مليون دينار العام الماضي إلى 2.8 مليون هذا العام، وانخفضت النفقات بشكل رئيسي بسبب انخفاض تكلفة الموظفين نتيجة ارتفاع معدل دوران الموارد البشرية في 2020، متابعا: "في كميفك نؤمن بالنمو المتوازن الذي يحقق بمعدلات معتدلة، وقد تبنينا وسائل استثمارية فريدة لاستهداف الأصول ذات المخاطر المقبولة والأرباح المناسبة، لنستمر في جهودنا لإيجاد فرص قيمة تحقق أهداف عملائنا".

وأشار إلى أن الشركة ستحافظ خلال الفترة المقبلة على استراتيجيتها في التخلص من الأصول طويلة الأجل غير المدرة، وتحسين أداء شركاتها التابعة، والتركيز على التوسع في جودة خدمات العملاء، وتحقيق النمو في أرباحها، وستستمر في تركيزها على تقديم منتجات وخدمات جديدة، والمحافظة على وضعها الريادي في تطوير المنتجات والخدمات.

الاقتصاد العالمي

وتطرق الذكير إلى الاقتصاد العالمي، حيث لفت إلى أنه شهد مع مطلع 2020 تحديات قاسية، انعكست سلبا على مؤشرات الأسواق الإقليمية والعالمية، حيث اعتبر معظم المحللين أن 2020 قد تكون الأسوأ في تاريخ الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية.

وبين أنه رغم التحذيرات التي أطلقتها معظم المؤسسات الاقتصادية العالمية من الآثار السلبية المحتملة لهذا الركود الاقتصادي العصيب بسبب كورونا فإن الناتج المحلي لمعظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية في الربع الثاني من 2020 لم تكن سلبية بالدرجة الكبيرة، بل تغيرت نبرة المحللين واتفق معظمهم على أن هذا الركود أقل حدة مما تم تداوله مسبقا.

ومع نهاية 2020 حافظت معظم مؤشرات أسواق المال الإقليمية والعالمية على أدائها الإيجابي، حيث أغلق مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال العالمي (MSCI WORLD INDEX) الخاص بالدول المتقدمة على ارتفاع مقداره 15.90 في المئة مقارنة بنفس الفترة من 2019 التي حققت 27.67 في المئة، حيث كانت تعتبر سنة استثنائية لمعظم المؤشرات منذ 2014، بينما شهد مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال للدول النامية (MSCI Emerging Markets) أداء مماثلا للعام السابق، حيث ارتفع المؤشر 18.31 في المئة مع نهاية 2020 مقارنة بارتفاع 18.42 في المئة لنفس الفترة من 2019، لينعكس بالإجمالي على المؤشر الخاص بمورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال العالمي (MSCI ACWI) الذي يجمع بين الأسواق المتقدمة والنامية معا، ليغلق على ارتفاع مقداره 16.25 في المئة مقارنة بنفس الفترة من 2019، والتي حققت ارتفاعا بـ26.6 في المئة.

جانب من «العمومية»

خدمات إلكترونية

قال الذكير إن «كميفك» مستمرة في تقديم خدمات التداول الإلكتروني في أسواق الخليج، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والولايات المتحدة. ومن أجل دعم وتقوية خدماتها الإلكترونية، بين أن الشركة أطلقت منصة تداول جديدة عالمية، ستتيح للمستثمرين التداول في الأسواق المحلية والإقليمية، إضافة الى أسواق الولايات المتحدة، وأوروبا، وآسيا.

واستدرك: «علاوة على ذلك ستمكن المنصة الجديدة العملاء من التداول في المشتقات، والدخل الثابت، والصرف الأجنبي»، مشددا على أن «كميفك» تهدف إلى أن تكون دوما مواكبة لكل التقنيات الجديدة لمنح عملائها أفضل الخبرات والخيارات فيما يتعلق بجميع الخدمات المقدمة والتفاعل معها.

«ناقلات النفط الكويتية» تتسلم ناقلة الخام العملاقة «الصديق»

الفليج: الشركة أكملت خطتها لتحديث أسطولها

أعلن الرئيس التنفيذي بالوكالة لشركة ناقلات النفط الكويتية عبدالناصر الفليج تسلم ناقلة النفط الخام العملاقة "الصديق" VLCC من شركة بوهاي Bohai Shipping Heavy IndustryCo. Ltd. (الصين)، التي قامت ببناء هذه الناقلة، مبيناً أن هذا التعاون هو الأول للكويت مع الصين في مجال بناء السفن.

وقال الفليج، في بيان صحافي، إنه بتسلم ناقلة النفط العملاقة "الصديق" أكملت "ناقلات النفط" خطتها في تحديث وتطوير أسطولها، من خلال تنفيذ مشاريع بناء ناقلاتها الجديدة، والتي تم إنجازها على أربع مراحل، حيث توّجت المرحلة الرابعة بتسلم الناقلة "الصديق".

وأضاف أنه بتسلم الناقلة "الصديق" أصبح عدد ناقلات أسطول الشركة 32 ناقلة مختلفة الأحجام والأغراض تلبي احتياجات وخطط قطاع التسويق العالمي لدى مؤسسة البترول الكويتية، الذي يحرص دائماً على توفير المتطلبات اللازمة لنقل النفط الكويتي الخام ومشتقاته حول العالم بصورة آمنة ومستمرة.

ويبلغ طول الناقلة 333 متراً، بعرض 60 متراً، وغاطس يصل إلى 22.5 متراً، وتبلغ سرعتها 15 عقدة بالساعة، وحمولتها نحو 323 ألف طن متري من النفط الخام، ما يعادل 2.25 مليون برميل، علماً بأنها قادرة على تفريغ كامل الحمولة في فترة تقل عن 24 ساعة.

تجدر الإشارة إلى أن الناقلة "الصديق" تُعد صديقة للبيئة، لكونها مجهزة بأنظمة ومُعدات خاصة بمعالجة الانبعاثات الغازية المختلفة الناتجة من الناقلة ومعالجة أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون وانبعاث المركبات العضوية المتطايرة ومياه الموازنة.

وأكد الفليج أن "ناقلات النفط الكويتية" ملتزمة بتطبيق الاشتراطات والمعايير العالمية، طبقاً للقوانين البحرية الدولية وهيئات التصنيف العالمية، الأمر الذي يحقق أداء متميزا لأسطولها، وبالتالي رفع اسم الكويت عالياً ضمن المحافل الدولية في الصناعة البحرية.

وصول الناقلة الجديدة

جمعية الصديق التعاونية

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة

تعلن جمعية الصديق التعاونية
عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة في الجمعيات التعاونية
بناءً على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية رقم (4045) والأنشطة كالتالي:

م	اسم النشاط	المساحة	القيمة الإيجارية	الموقع	الرقم الآلي
1	العطارة	35.36م²	350 د.ك	قطعة:005 - شارع: عبدالعزيز أحمد التويجري مبنى:00000 - طابق:00 -رقم المحل (9)- المنطقة: ضاحية الصديق	20290287

وفق الشروط التالية :

1 - تطبق أحكام المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية ذات الصلة وخاصة القرار الوزارى رقم (1/75) لسنة 2019 بشأن المشروعات الصغيرة بالجمعيات التعاونية.
2 - أن يكون المتقدم صاحب مشروع صغير ومقيدا بسجل المبادرين لدى الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نشاط واحد لا يمكن تغييره لاحقا، الا بعد مضي سنة من تاريخ التسجيل.
3 - أن يكون لدى المتقدم رخصة تجارية سارية المفعول مطابقة للنشاط المطروح وأن يكون حاصلا على التراخيص من الجهات المعنية لمزاولة النشاط على أن تكون التراخيص قد مضت عليها سنة على الأقل من تاريخ التقديم وألا تكون لديه أكثر من رخصة واحدة عند التقديم لذات النشاط.
4 - أن يقوم المبادر المتقدم باستخراج براءة ذمة تفصيلية من الهيئة العامة للقوى العاملة بعدم وجود رموز على المدير أو المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله.
5 - أن لا يكون المبادر في تاريخ التقديم مستثمرا لمحل أو لقاطع بالجمعية أو لدى أي جمعية أخرى.
6 - يقدم الطلب على كراسة الشروط المسلمة من الجمعية نظير رسم قدره (50 د.ك) لا غير ، غير قابلة للاسترجاع وذلك اعتبارا من تاريخ 2021/05/31 م وحتى تاريخ 2021/06/28 م من الساعة 9.00 صباحا وحتى الساعة 2.00 عصرا من الأحد الى الخميس.
7 - توضع كراسة الشروط بعد تعبئة بياناتها بمظروف يغلق ويوضع مباشرة من قبل صاحب العمل مقدم العطاء في الصندوق المخصص لذلك بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية - حولي الدائري الرابع - من تاريخ 2021/05/31 م وحتى تاريخ 2021/06/28 م خلال فترات الدوام الرسمي للإتحاد اعتبارا من الساعة 9.00 صباحا وحتى الساعة 2.00 عصرا ، على أن يكتب على المظروف اسم الجمعية المعنية والنشاط المطلوب دون الإشارة الى بيانات أخرى، ولا يعتد الا بالمظروفات التي تحمل ختم مدقق الطلبات باتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
8 – على من وقعت عليه الترسية مراجعة إدارة الجمعية خلال 15 يوماً من تاريخ الترسية لاتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد مع الجمعية .

على أن يقدم المبادر طالب الإستثمار المستندات التالية :

1 - صورة البطاقة المدنية سارية المفعول.
2 - شهادة من الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تثبت أنه مقيد لديه بسجل المبادرين في نشاط واحد منذ أكثر من سنة من تاريخ التقديم.
3 - صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح ومن التراخيص من الجهات المعنية لمزاولة النشاط على أن تكون تلك التراخيص قد مضت عليها سنة على الأقل من تاريخ التقديم.
4 - براءة ذمة تفصيلية من الهيئة العامة للقوى العاملة بعدم وجود رموز على المدير أو المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله .
5 - صورة من اعتماد التوقيع.
6 - إقرار وتعهد بعدم وجود أي محل أو قاطع مستثمر من قبله لدى الجمعية أو لدى أى جمعية أخرى في تاريخ التقديم، وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه وتحميله المسئولية القانونية.
7 - شهادة من الجمعية إذا كان مقدم الطلب مساهما بالجمعية أو احد الوالدين ولا تقل مساهتهم عن سنه ميلادية كاملة مع تقديم شهادة الميلاد إذا كانت الأم هي المساهمة بالجمعية.
8 - شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد بأنه مسجل على الباب الخامس (لم يمض عليها 3 شهور).
9 - وصل شراء كراسة الشروط .
10 - كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.
11 – صورة من عقد التأسيس (و تعديلاته إن وجدت) تفيد بأن المبادر طالب الإستثمار حصته بالشركة لا تقل عن (20 %) من الشركة لأصحاب الشركات فقط وأن يكون جميع الشركاء كويتيين.

مجلس الإدارة

«الأولى للوقود»: خصم خاص للعملاء مع «بورتراج» و«كايكو»

لقطة جماعية

أعلنت شركة الأولى للتسويق المحلي للوقود تقديم خصم خاص بنسبة 20 في المئة على جميع الخدمات لعملائها، بالتعاون مع شركة بورتراج لخدمات الطريق وشركة كايكو، الشركة الكويتية لاستيراد السيارات "الشايع والصقر"، الموزع الحصري لإطارات ميشلان، حيث يمنح الخصم لعملاء "الأولى" المشتركين مع "بورتراج" من خلال التطبيق الإلكتروني، إضافة الى الخدمات المجانية لذوي الاحتياجات الخاصة عند إبراز بطاقة الاعاقة الخاصة بهم.

وستكون هناك خدمة جديدة تقدمها شركة "بورتراج"، وهي توفير إطارات ميشلان على جميع أنواع المركبات، حيث يمكن للعملاء الاستفادة من هذا العرض في محطات "الأولى" الموجودة في مناطق غرب الشعيبة، كبد، الفحيحيل، العارضية، ويعد هذا العرض المذهل لعملاء "الأولى" فرصة للتمتع بقيادة آمنة مع إطارات "ميشلان" ذات الطراز العالمي.

وتعمل "بورتراج" دائما على ابتكار وتطوير خدماتها بتقديم أعلى مستويات الجودة لعملائنا القيمين على مدار الساعة، ويأتي هذا العرض استمرارا لريادة "الأولى" في مكافأة عملائها ومنحهم تجربة فريدة ومميزة، وفي إطار مواصلة سلسلة العروض والخصومات التي تطلقها للعملاء على مدار العام، الأمر الذي يضيف ميزة تنافسية لـ "الأولى".

إعلان تذكيري

الدعوة لإجتماع الجمعية العامة العادية للشركة بوبيان للبتروكيماويات ش.م.ك.ع عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٤/٣٠

شركة بوبيان للبتروكيماويات (ش.م.ك.ع)
Boubyan Petrochemical Company (K.S.C.P)

يسر مجلس إدارة شركة بوبيان للبتروكيماويات دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٠٤/٣٠ والذي تقرر عقده بمقر الشركة الكائن في منطقة الشرق – برج كيبكو- الدور ٣٣ - غرفة الإجتماعات الرئيسية ، وذلك في يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢١/٦/٩ في تمام الساعة ١٢:٣٠ ظهراً للنظر في جدول الأعمال التالي:-

١. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٤/٣٠ و المصادقة عليه .
٢. تلاوة تقرير الحوكمة و تقرير المكافآت وتقرير لجنة التدقيق، عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٤/٣٠ والمصادقة عليه .
٣. مناقشة تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٤/٣٠ والمصادقة عليه .
٤. مناقشة البيانات المالية الختامية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٤/٣٠ والمصادقة عليها .
٥. استعراض تقرير المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية و أي عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات ونتج عنها جزاءات مالية / غير مالية خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٤/٣٠ (إن وجدت).
٦. مناقشة توصية مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بنسبة ٥٥ ٪ من القيمة الإسمية للسهم أي بواقع (٥٥ فلس للسهم الواحد)
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٤/٣٠، وذلك باستخدام كامل علاوة الاصدار وجزء من الأرباح المرحلة. ويستحق هذه الأرباح المساهمين المقيدين في سجلات الشركة كما في نهاية اليوم المحدد للإستحقاق ، وتفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني عند الضرورة .
٧. مناقشة توصية مجلس الإدارة بشأن تحديد حد أدنى للتوزيعات النقدية عن السنوات المالية (٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣) وبما لا يقل عن نسبة ٥٥ ٪
(أي ٥٥ فلس للسهم الواحد في السنة الواحدة). على أن تكون كل توزيعة سنوية خاضعة لأداء الشركة و موافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية.
٨. مناقشة توصية مجلس الإدارة بشأن وقف إستقطاع نسبة ١٠٪ للإحتياطي الإختياري عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٤/٣٠.
٩. مناقشة توصية مجلس الإدارة بشأن وقف إستقطاع نسبة ١٠٪ للإحتياطي الإجباري عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٤/٣٠ وذلك لزيادته عن نصف رأسمال الشركة المصدر .
١٠. مناقشة توصية مجلس الإدارة بشأن توزيع المكافآة المقررة للسادة أعضاء مجلس الإدارة و البالغة ٩٠,٠٠٠ د.ك وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٤/٣٠ .
١١. مناقشة تفويض مجلس الإدارة بشراء و بيع أسهم الشركة وبما لا يتجاوز نسبة ١٠ ٪ من عدد أسهمها وذلك وفقا لأحكام قانون هيئة أسواق المال رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ و لائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
١٢. استعراض تقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٤/٣٠ و الموافقة عليها، وتفويض مجلس الإدارة بإبرام التعاملات التي ستتم مع أطراف ذات الصلة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٤/٣٠.
١٣. مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة و إبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٤/٣٠ .
١٤. تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات الخارجي من ضمن قائمة مراقبي الحسابات المقيدين في سجلات الهيئة وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٤/٣٠ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي المنصوص عليها في تعليمات الجهات الرقابية.

ملاحظات :

- على السادة المساهمين الراغبين بحضور إجتماع الجمعية العامة مراجعة مقر الشركة لإستلام بطاقات الحضور مصطحبين معهم كتاب التفويض بالإستلام ، وذلك خلال أوقات العمل من الساعة ٩ صباحاً وحتى ٣ عصراً .
- في حال عدم إكتمال النصاب القانوني لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية فإنه سيتم عقد إجتماع الجمعية المؤجلة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٦ وذلك لمناقشة ذات البنود المدرجة على جدول الأعمال في ذات المكان والتوقيت المذكور في هذه الدعوة .

مجلس الإدارة

هل سيساهم في حل الأزمة الإسكانية؟

قانون «الرهن العقاري» يثير الجدل

منذ أن قامت الحكومة بالإعلان عن مقترح قانون التمويل العقاري أو ما يعرف بالرهن العقاري، بات الحديث عنه موضوع الساعة، البعض وجده سلاحا ذا حدين يتمتع بالإيجابية والسلبية، فمنهم من يعتقد أنه سيساهم في حل الأزمة الإسكانية ودعم القطاع الخاص. في حين رأى البعض الآخر أن سلبياته تطغى على منافعه، وسيكون سببا أساسيا بدفع الأسعار نحو التضخم وتعريض المواطن للعديد من المخاطر.

هبه حماد

نائب رئيس اتحاد وسطاء العقار عماد حيدر قال: «إن قانون التمويل العقاري الجديد الذي هو بالأصل قانون الرهن العقاري، معتمدا في معظم دول العالم، وأنه في حال تم تطبيقه كقرض مساند للقرض العقاري للرعاية السكنية فإن من أهم مميزاته توفير السيولة وزيادة القرض الإسكاني وتحسين حالة المساكن الخاصة للأفراد».

وزاد: «القانون مفيد للقطاع المصرفي وإشراك القطاع الخاص في حل المشكلة الإسكانية والاقتصادية وصرف السيولة العالية والمتوافرة لدى البنوك المحلية، حيث ان بنك الائتمان غير قادر على تمويل أكثر من 30 ألف قسيمة سكنية في فترة زمنية محددة، وهذا التمويل يساعد الدولة بتحرير المزيد من الأراضي من دون الضغط على بنك الائتمان».

القروض السكنية

من ناحيته، قال المستشار والباحث الاقتصادي عامر التميمي، إن من أهم الإيجابيات للقانون هو تحرير الدولة من مسؤولية تخصيص الأموال للمشاريع السكنية، وهي لا شك أموال كبيرة، بالرغم أن الدولة ستظل مسؤولة عن دفع الفوائد على القروض السكنية التي ستتولى البنوك تقديمها للمواطنين.

وأضاف: «كما أن القانون سيؤدي إلى تعزيز دور القطاع الخاص في توفير سكن المواطنين والتعويض عن التراجع في أنشطة السكن الاستثماري بعد أن يتراجع عدد الوافدين في البلاد، بالاضافة إلى أنه سيمكن البنوك من ابتداع أدوات تمويل جديدة بما يعزز عمليات الائتمان المصرفي ويدعم التمويل طويل الأجل».

وتابع: «والمطلوب مقابل تشريع وتطبيق هذا القانون أن تقوم الدولة بتحرير الأراضي التي تمتلكها بما يعزز العرض من الأراضي ويوفرها للقطاع الخاص من خلال مزايدات واضحة ثم تمكين القطاع الخاص من إقامة المساكن، أو المدن السكنية المتكاملة، ثم عرضها على المواطنين لإقتناء المساكن المناسبة». وأكد التميمي أن هذا القانون يأتي في ظل تراجع الأوضاع المالية في البلاد، وتدني قدرات بنك الائتمان من تقديم القروض الإسكانية في الوقت المناسب، وتراكم طلبات السكن التي بلغت ما يقارب 95 ألف طلب. كما أن القدرات التنفيذية للدولة تظل ضعيفة ومتواضعة لمواجهة متطلبات سكن المواطنين.

قانون أعرج

المدير العام لشركة المؤشر للاستشارات الاقتصادية حامد السهيل لا يجد أي ايجابية في هذا القانون، لافتاً إلى أن من اقترح هذا القانون قام بتحميل المواطن والحكومة جميع المخاطر مثل ارتفاع الفائدة، وهو محتمل جدا مع تضخم الأسعار حالياً، كذلك إمكانية التصرف في العقار كيفما يشاء ودون علم أو الرجوع للمستفيد الأساسي، وغيرها العديد من المخاطر. لربما أن الإيجابية الوحيدة هي أنه خطوة لمعالجة أزمة الطلبات الإسكانية.

وزاد: «القانون معيب ومحرج جدا للحكومة ولا يحقق الاستقرار للمواطن. ويجب أن ندرك أولا أنه في غالبية الدول الرهن العقاري الذي تقدمه البنوك يكون على البيوت أو الوحدات السكنية الجاهزة للاستخدام أو للتشطيب ووجود الكهرباء والماء وغيرها من الخدمات وليس على الأراضي، وتكلفة فوائد البنوك يجب أن تكون منخفضة جدا لطبيعة القطاع وضمان الرهن، وتعتمد نسبة الفائدة للقرض على قيمة ما يدفعه المقترض، حيث من يساهم في 40% من قيمة العقار يحصل على أقل وأدنى تكلفة فائدة ممكنة وأقل من المقترض الذي يساهم في 10% من قيمة العقار، مع وجود سقف منطقي ومناسب جدا لطبيعة الأصل المرهون (السكن الخاص)، لأنه الأقل مخاطر مقارنة بجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبما أن قيمة الأرض في الكويت تمثل ما نسبته 50% تقريبا من قيمة العقار بعد البناء لابد أن تكون أسعار الرهن العقاري في الكويت الأقل مقارنة بالاسعار الأخرى نظرا لوجود الرهن كضمان وبنسبة تصل إلى 50%».

وانتقد السهيل القانون، حيث بين أنه يجب إعادة النظر في امكانية بيع العقار المرهون من قبل البنك المرتهن في حال تعثر المواطن (الراهن) في السداد، نتيجة تقليص فترة السداد من 56 سنة تقريبا إلى 30 سنة، وقد ترتفع أسعار مواد البناء بسبب زيادة القرض الإسكاني من 70 ألفا إلى 140 ألفا، وهذا ما يحصل وتعودنا عليه مع أي زيادة أو توافر في السيولة.

وزاد: «انعكاساته المستقبلية ستكون خطيرة جدا وبعض آثاره بدأت في السوق قبل أن يتم عرضه على مجلس الأمة، من اقترح هذا القانون نسف مفهوم الرعاية السكنية وتقليل معاناة الأسر الكويتية وتحقيق الاستقرار لهم، بل زاد في تعقيد المشكلة الإسكانية، لأنه سيدفع بأسعار العقار ومواد البناء بشكل متسارع، ووصوله إلى مستويات تهدد الاقتصاد واستقرار المجتمع والأجيال اللاحقة، لأنها ستتعايش مع مستويات تضخم خيالية تختلف عن بيانات التضخم الوهمية التي لا تتماشى مع الواقع وتقدم فقط للاستهلاك الإعلامي، كذلك سيؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية في الكويت».

انعكاسات متوقعة

أشار حيدر إلى أن أهم انعكاسات هذا القرار على السوق المحلي هو استفادة البنوك على حساب المواطنين ما لم تتم الموازنة بين مصلحة المواطن ومصلحة البنوك في بنود هذا القانون، ويجب ربط قانون التمويل العقاري بقوانين أخرى مساندة لتحد من ارتفاع الأسعار، مثل إقرار قانون المطور العقاري وإلغاء قانون 8 و9 / 2008 وضبط التلاعب بأسعار البناء، فقانون التمويل العقاري لوحده لن يكون حلاً شاملاً للقضية الإسكانية ما لم تكن هناك قوانين تساعد وتساهم في حل طويل الأمد، ويجب على الدولة الاستمرار في تحمل مسؤولياتها وضمان حقوق المواطنين في الحصول على السكن الخاص.

القانون ليس بدعة

أفاد التميمي أنه لم يعد بالإمكان الاستمرار بالسياسات الإسكانية الراهنة، حيث إن الموارد المالية لم تعد كافية كما أن الأراضي ليست متاحة بسهولة ويسر. مشروع القانون الجديد «الرهن العقاري» ليس ببدعة وكل بلدان العالم، خصوصاً المتقدمة، تقوم بتوفير التمويل السكني من خلال أنظمتها المصرفية الاعتيادية، وتضع شروطاً ملائمة، مثل أمد طويل للتسديد ودفعات مقدمة قد لا تزيد على 25 % من قيمة السكن.

فشل حل المشكلة الإسكانية

قال السهيل إن القانون لم يقدم حلا للمشكلة الإسكانية، بل قدم لتمكين البنوك من استخدام السيولة الهائلة واستغلال الحاجة الماسة للمواطنين في قطاع السكن الخاص، لأنه الأقل خطورة على أموال البنوك، والسكن دائما مطلب أساسي ولتعويض انخفاض قيمة الرهونات العقارية في القطاعات الاستثمارية والتجارية، فاتجهت إلى السكن الخاص، وهي سبب رئيسي في ارتفاع أسعاره، ولأنه القطاع الأكبر لديها في محفظة الرهونات العقارية.

«عموميتها» أقرت عدم توزيع أرباح

«كميفك» تطرح منتجات استثمارية جديدة

■ الذكير: تنويع أنشطة المحافظ الاستثمارية والصناديق والأفراد

أكد رئيس مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط «كميفك» حمد الذكير أنه رغم التعقيدات التي فرضتها تداعيات جائحة كورونا، فإن الشركة نجحت خلال 2020 في تطوير جميع أعمالها، والمحافظة على استمرارية خدماتها دون انقطاع، بإستراتجية تساعد في تحقيق الاستدامة نحو النمو مالياً وتشغيلياً، لافتاً خلال انعقاد الجمعية العمومية للشركة التي انعقدت بنسبة حضور بلغت 82.5 في المئة إلى أن إستراتيجية «كميفك» دعمت الشركة حيث تمكنت من تطوير خدمة صانع السوق، وكرست جهودها لضمان نمو واستقرار بورصة الكويت، وتعزيز السيولة واستقرار أسهم العملاء.

الذكير مترئسا العمومية (تصوير: محمود الفوريكي)

دينا حسان

وافقت الجمعية العمومية على جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها، والتي من ضمنها الموافقة على عدم توزيع أرباح وعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

وقال الذكير إن إدارة الشركة لا تزال تُركِّز في إستراتيجيتها على طرح منتجات استثمارية جديدة، وتنويع أنشطة المحافظ الاستثمارية، والصناديق والأفراد، كما تواصل العمل بنشاط من أجل إطلاق منتجات وإستراتيجيات مبتكرة للعملاء المحليين والإقليميين وكذلك العملاء المستقبليين.

ولفت إلى أن «كميفك» حققت صافي ربح عائد لمساهميها 2020 قدره 7.9 ملايين، مقارنة بصافي ربح قدره 655 ألفًا في العام الماضي، موضحاً أن هذا الربح ترجم إلى ربح أساسي ومخفف للسهم قدره 30.0 فلساً في العام الحالي، مقارنة بأرباح أساسية ومخففة قدرها 2.5 فلس في 2019، كما ارتفع إجمالي الإيرادات 192 في المئة مقارنة بـ2019، ويرجع ذلك أساساً، إضافة الى الدخل العادى الي بيع أصل 9 ملايين دينار في 2020.

وأفاد الذكير بأنه من الناحية التشغيلية، ارتفع دخل العمولات 49.5 في المئة مقارنة بـ2019. وخلال العام، بلغت العمولة من خدمات التداول عبر الإنترنت 1.01 مليون دينار (بزيادة قدرها 86.2%)، مقارنة بـ545 ألفاً في 2019.

ونوه إلى أن ذلك يرجع أساساً إلى زيادة التداول في سوق الولايات المتحدة الأميركية. موضحاً أن الدخل من عمولة السمسرة بعد زيادة النشاط في بورصة الكويت ارتفع ليبلغ إجمالي القيمة المتداولة في بورصة الكويت 21.50 مليار دينار بزيادة قدرها 35.45 في المئة على 2019 عندما بلغت القيمة المتداولة حوالي 15.88 مليارا.

إدارة الأصول

وبين أن رسوم الإدارة للأصول المدارة بلغت 1.4 مليون دينار، وهي أقل من 2019 البالغة 1.5 مليون، مشيراً إلى أن إجمالي الأصول الائتمانية التي تديرها الشركة بلغ 340 مليوناً في 2020 مقارنة بـ366 مليوناً في 2019.

وقال إن إجمالي إيرادات تقييم الاستثمارات التي تضررت انخفض بسبب كوفيد-19، مفيداً بأن الشركة تكبدت خسائر بـ1.5 مليون دينار على الاستثمارات خلال 2020 مقارنة بأرباح قدرها 784 ألفاً في 2019.

وبين أن إجمالي المصاريف التشغيلية انخفض 2.9% من 2.9 مليون دينار العام الماضي إلى 2.8 مليون هذا العام. في ما انخفضت النفقات بشكل رئيسي بسبب انخفاض تكلفة الموظفين نتيجة ارتفاع معدل دوران الموارد البشرية في 2020.

ولفت الذكير إلى أن «كميفك» مستمرة في تقديم خدمات التداول الإلكتروني في أسواق الخليج، ودول الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، والولايات المتحدة الأميركية.

جمعية مدينة صباح الأحمد التعاونية

SABAH AL-AHMAD

الاعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة في الجمعيات التعاونية

تعلن جمعية صباح الأحمد التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة في الجمعيات التعاونية بناء على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية رقم (4125) والانشطة كالتالي :-

م	النشاط	الرخصة المطلوبة	الرقم الآلي	الموقع	المساحة	القيمة الايجاريه
1	مرطبات	مرطبات	21485561	صباح الاحمد (2) قطعة (6) - شارع (70) محل رقم (42)	20.47 م2	204 د.ك

وذلك وفقاً للشروط التالية:

1- تطبق احكام المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 1979م والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية ذات الصلة وخاصة القرار الوزاري رقم (75/أ) لسنة 2019 بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجمعيات التعاونية.
2- أن يكون المتقدم صاحب مشروع صغير ومقيداً بسجل المبادرين لدى الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نشاط واحد لا يمكن تغييرة لاحقا، إلا بعد مضي سنة من تاريخ التسجيل.
3- أن يكون لدى المتقدم رخصة تجارية سارية المفعول مطابقة للنشاط المطروح وأن يكون حاصلا على التراخيص من الجهات المعنية لمزاولة النشاط على أن تكون تلك التراخيص قد مضت عليها سنة على الأقل من تاريخ التقديم وألا تكون لديه أكثر من رخصة واحدة عند التقديم لذات النشاط.
4- أن يقوم المبادر المتقدم باستخراج براءة ذمة تفصيلية من الهيئة العامة للقوى العاملة بعدم وجود رموز على المدير او المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله.
5- ان لا يكون المبادر في تاريخ التقديم مستثمراً لمحل او لقاطع بالجمعية او لدى أي جمعية أخرى.
6- يقدم الطلب على كراسة الشروط المسلمة من الجمعية نظير رسوم قدرها 100 د.ك (مائة دينار كويتي فقط لا غير)، غير قابلة للاسترجاع وذلك اعتباراً من تاريخ 2021/05/31م وحتى تاريخ 2021/06/28م من الساعة 9 صباحاً وحتى الساعة 2 عصراً من الاحد الى الخميس.
7- توضع كراسة الشروط بعد تعبئة بياناتها بمظروف يغلق ويوضع مباشرة من قبل صاحب العمل مقدم العطاء في الصندوق المخصص لذلك بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية - حولي الدائري الرابع - من تاريخ 2021/05/31م الى تاريخ 2021/06/28م خلال فترات الدوام الرسمي للاتحاد اعتبارا من الساعة 9 صباحاً حتى الساعة 2 ظهراً، على أن يكتب على المظروف اسم الجمعية المعنية والنشاط المطلوب دون الاشارة إلى بيانات أخرى ولا يعتد إلا بالمظروفات التي تحمل ختم مدقق الطلبات باتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
8- على من وقعت عليه الترسية مراجعة ادارة الجمعية خلال ١٥ يوماً من تاريخ الترسية لإتمام الاجراءات اللازمة وتوقيع العقد مع الجمعية.

المستندات المطلوبة داخل كل ظرف:

1- صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
2- شهادة من الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تثبت أنه مقيد لديه بسجل المبادرين في نشاط واحد.
3- صورة من الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح ومن التراخيص من الجهات المعنية لمزاولة النشاط، على أن تكون تلك التراخيص قد مضت عليها سنة على الاقل من تاريخ التقديم.
4- براءة ذمة تفصيلية من الهيئة العامة للقوى العاملة بعدم وجود رموز على المدير أو المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله.
5- صورة من اعتماد التوقيع.
6- اقرار وتعهد بعدم وجود أي محل أو قاطع مستثمر من قبله لدى الجمعية او لدى اي جمعية اخرى في تاريخ التقديم، وفي حال ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه وتحميله المسئولية القانونية.
7- شهادة من الجمعية اذا كان مقدم الطلب مساهما بالجمعية او احد الوالدين ولا تقل مساهمتهم عن سنة ميلادية كاملة مع تقديم شهادة الميلاد اذا كانت الام هي المساهمة في الجمعية.
8- شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد بأنه مسجل على الباب الخامس (لم يمض عليها 3 شهور).
9- وصل شراء كراسة الشروط.
10- كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.
11- صورة من عقد التأسيس (وتعديلاته إن وجدت) تفيد بان المبادر طالب الاستثمار حصته بالشركة لا تقل عن 20% من الشركة (لأصحاب الشركات فقط) وان يكون جميع الشركاء كويتيين.

مع تحيات مجلس الإدارة

جمعية الصديق التعاونية

SINDEEQ Co-Op.Society

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة

تعلن جمعية الصديق التعاونية
عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة في الجمعيات التعاونية
بناءً على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية رقم (4045) والأنشطة كالتالي:

م	اسم النشاط	المساحة	القيمة الإيجارية	الموقع	الرقم الآلي
1	العطارة	35.36م²	350 د.ك	قطعة:005 - شارع: عبدالعزيز أحمد التويجري مبنى:00000 - طابق:00 -رقم المحل (9) - المنطقة: ضاحية الصديق	20290287

وفق الشروط التالية :

1 - تطبق أحكام المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية ذات الصلة وخاصة القرار الوزارى رقم (75/أ) لسنة 2019 بشأن المشروعات الصغيرة بالجمعيات التعاونية.
2 - أن يكون المتقدم صاحب مشروع صغير ومقيدا بسجل المبادرين لدى الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نشاط واحد لا يمكن تغييره لاحقا، الا بعد مضي سنة من تاريخ التسجيل.
3 - أن يكون لدى المتقدم رخصة تجارية سارية المفعول مطابقة للنشاط المطروح وأن يكون حاصلا على التراخيص من الجهات المعنية لمزاولة النشاط على أن تكون التراخيص قد مضت عليها سنة على الأقل من تاريخ التقديم وألا تكون لديه أكثر من رخصة واحدة عند التقديم لذات النشاط.
4 - أن يقوم المبادر المتقدم باستخراج براءة ذمة تفصيلية من الهيئة العامة للقوى العاملة بعدم وجود رموز على المدير أو المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله.
5 - أن لا يكون المبادر في تاريخ التقديم مستثمرا لمحل أو لقاطع بالجمعية أو لدى أى جمعية أخرى.
6 - يقدم الطلب على كراسة الشروط المسلمة من الجمعية نظير رسم قدره (50 د.ك) لا غير ، غير قابلة للاسترجاع وذلك اعتبارا من تاريخ 2021/05/31 م وحتى تاريخ 2021/06/28 م من الساعة 9.00 صباحاً وحتى الساعة 2.00 عصراً من الأحد الى الخميس.
7 - توضع كراسة الشروط بعد تعبئة بياناتها بمظروف يغلق ويوضع مباشرة من قبل صاحب العمل مقدم العطاء في الصندوق المخصص لذلك بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية – حولي الدائري الرابع – من تاريخ 2021/05/31 م وحتى تاريخ 2021/06/28 م خلال فترات الدوام الرسمي للإتحاد اعتبارا من الساعة 9.00 صباحا وحتى الساعة 2.00 عصرا ، على أن يكتب على المظروف اسم الجمعية المعنية والنشاط المطلوب دون الإشارة الى بيانات أخرى، ولا يعتد الا بالمظروفات التي تحمل ختم مدقق الطلبات باتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
8 – على من وقعت عليه الترسية مراجعة إدارة الجمعية خلال 15 يوماً من تاريخ الترسية لاتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد مع الجمعية .

على أن يقدم المبادر طالب الإستثمار المستندات التالية :

1 - صورة البطاقة المدنية سارية المفعول.
2 - شهادة من الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تثبت أنه مقيد لديه بسجل المبادرين في نشاط واحد منذ أكثر من سنة من تاريخ التقديم.
3 - صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح ومن التراخيص من الجهات المعنية لمزاولة النشاط على أن تكون تلك التراخيص قد مضت عليها سنة على الأقل من تاريخ التقديم.
4 - براءة ذمة تفصيلية من الهيئة العامة للقوى العاملة بعدم وجود رموز على المدير أو المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله .
5 - صورة من اعتماد التوقيع.
6 - إقرار وتعهد بعدم وجود أي محل أو قاطع مستثمر من قبله لدى الجمعية أو لدى أى جمعية أخرى في تاريخ التقديم، وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه وتحميله المسئولية القانونية.
7 - شهادة من الجمعية إذا كان مقدم الطلب مساهما بالجمعية أو احد الوالدين ولا تقل مساهمتهم عن سنه ميلادية كاملة مع تقديم شهادة الميلاد إذا كانت الأم هي المساهمة بالجمعية.
8 - شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد بأنه مسجل على الباب الخامس (لم يمض عليها 3 شهور).
9 - وصل شراء كراسة الشروط .
10 - كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.
11 – صورة من عقد التأسيس (و تعديلاته إن وجدت) تفيد بأن المبادر طالب الإستثمار حصته بالشركة لا تقل عن (20 %) من الشركة لأصحاب الشركات فقط وأن يكون جميع الشركاء كويتيين.

مجلس الإدارة

عمومية الشركة صادقت على عدم توزيع أرباح عن 2020

حمد الذكير: «كميفك» واجهت «كورونا» بتنوع منتجاتها وإستراتيجية رقمية ومركز مالي قوي

| كتب علي قاسم |

قال رئيس مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) حمد الذكير، إن الشركة نجحت خلال 2020 في تطوير أعمالها كافة والمحافظة على استمرارية جميع خدماتها دون انقطاع بإستراتيجية تساعد في تحقيق الاستدامة لجهة النمو مالياً وتشغيلياً، وذلك رغم التعقيدات التي فرضتها تداعيات جائحة كورونا.

وأضاف خلال الجمعية العمومية للشركة التي انعقدت أمس بنسبة حضور بلغت 82.59 في المئة، وصادقت على عدم توزيع أرباح للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، أننا «دخلنا أزمة (كورونا) من موقع قوة مدعومين بتنوع منتجاتنا والتأثير الإيجابي لإستراتيجية (كميفك) الرقمية، ومركزها المالي القوي وخبرتها الاستثمارية الواسعة».

القفز بنجاح

ولفت الذكير إلى أن إستراتيجية «كميفك» دعمت الشركة في القفز بنجاح على التحديات الاقتصادية الصعبة التي مرّ بها العالم بسبب الأزمة، وعزّزت من قدراتها على مواجهة هذه التحديات بأرضية صلبة وإمكانات متطورة، مبيناً أن استعداداتها المسبقة حفزتها للمواجهة بقدرة مالية وتشغيلية أكبر.

ونوه الذكير إلى أن «كميفك» تمكنت من تطوير خدمة صانع السوق، وأنها كرست جهودها لضمان نمو واستقرار بورصة الكويت، موضحاً أنه باعتبار أن الشركة صانع السوق الأول في الكويت، نجحت «كميفك» في تعزيز السيولة واستقرار أسهم عملائها.

وأشار إلى أن «كميفك» ستستمر في القيام بتطوير وابتكار منتجات متقدمة لعملائها، مبيناً أنها قامت أيضاً بتطوير خدمات وأدوات استثمارية عدة، وتطوير منصتها للتداول الإلكتروني.

الذكير مترئساً الجمعية العمومية (تصوير سعود سالم)

مجهودات قيّمة

تقدّم الذكير بالشكر لإدارة «كميفك» وموظفيها للمساعدات والمجهودات القيمة التي قدموها للشركة، والتي قادت لتحقيق أهداف إدارة الشركة ومبادراتها الإستراتيجية، والمحافظة على مركزها كشركة رائدة في قطاع الاستثمار وإدارة الأصول في الكويت والمنطقة.

منصة تداول جديدة

لفت الذكير إلى أن «كميفك» مستمرة في تقديم خدمات التداول الإلكتروني في أسواق الخليج، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والولايات المتحدة الأميركية.

وأضاف أنه من أجل دعم وتقوية خدماتها الإلكترونية، فقد أطلقت الشركة منصة تداول جديدة عالمية، والتي ستُتيح للمستثمرين التداول في الأسواق المحلية الإقليمية، إضافة إلى أسواق الولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا، وآسيا.

وقال الذكير «علاوة على ذلك ستمكن المنصة الجديدة العملاء على التداول في المشتقات، والدخل الثابت، والصرف الأجنبي»، مشدداً على أن «كميفك» تهدف لتكون دوماً مواكبة لكافة التقنيات الجديدة لمنح عملائها أفضل الخبرات والخيارات فيما يتعلق بجميع الخدمات المقدمة والتفاعل معها.

وأكد الذكير أن إدارة الشركة لا تزال تُركِّز على مستهدفات إستراتيجيتها في طرح منتجات استثمارية جديدة، بالعمل على ضم نخبة من العملاء، وعلى تنويع أنشطة المحافظ الاستثمارية، والصناديق والأفراد.

وأضاف أن «كميفك» تواصل التأكيد على العمل بنشاط من أجل إطلاق منتجات وإستراتيجيات مبتكرة للعملاء المحليين والإقليميين وكذلك العملاء المستقبليين، وفي الوقت نفسه، تُكرس جهودها للحفاظ على إدارة مستقرة للأصول مقابل التقلبات المرئية وغير المرئية التي تمرّ على الأسواق.

أداء الشركة

ولفت الذكير إلى أن «كمفيك» حققت صافي ربح عائد لمساهميها في 2020 قدره 7.9 مليون مقارنة بصافي ربح قدره 655 ألفاً في العام الماضي.

وبيّن أن هذا الربح تُرجم إلى ربح أساسي ومخفف للسهم قدره 30 فلساً في العام الحالي، مقارنة بأرباح أساسية ومخففة بلغت 2.5 فلس في 2019، كما ارتفع إجمالي الإيرادات 192 في المئة مقارنة بـ2019، ويرجع ذلك أساساً، إضافة الى الدخل العادي إلى بيع أصل بـ9 ملايين دينار في 2020.

وأفاد الذكير بأنه من الناحية التشغيلية، ارتفع دخل العمولات 49.5 في المئة مقارنة بـ2019، وخلال العام، بلغت العمولة من خدمات التداول عبر الإنترنت 1.01 مليون دينار (بزيادة قدرها 86.2 في المئة)، مقارنة بـ545 ألفاً في 2019.

ونوّه إلى أن ذلك يرجع أساساً إلى زيادة التداول في سوق الولايات المتحدة الأميركية، موضحاً أن الدخل من عمولة السمسرة بعد زيادة النشاط في بورصة الكويت ارتفع ليبلغ إجمالي القيمة المتداولة في بورصة الكويت 21.50 مليار دينار، بزيادة 35.45 في المئة عن 2019 عندما بلغت القيمة المتداولة نحو 15.88 مليار.

الأصول المدارة

وبيّن الذكير أن رسوم الإدارة للأصول المدارة بلغت 1.4 مليون دينار، وهي أقل من 2019 البالغة 1.5 مليون، مشيراً إلى أن إجمالي الأصول الائتمانية التي تديرها الشركة بلغ 340 مليوناً في 2020 مقارنة بـ366 مليوناً في 2019.

وقال إن إجمالي إيرادات تقييم الاستثمارات التي تضررت انخفض بسبب COVID-19. مفيداً بأن الشركة تكبدت خسائر بـ 1.5 مليون دينار على الاستثمارات خلال 2020 مقارنة بأرباح قدرها 784 ألفاً في 2019.

وبيّن أن إجمالي المصاريف التشغيلية انخفض 2.9 في المئة من 2.9 مليون دينار العام الماضي إلى 2.8 مليون هذا العام، فيما انخفضت النفقات بشكل رئيسي بسبب انخفاض تكلفة الموظفين نتيجة ارتفاع معدل دوران الموارد البشرية في 2020.

وقال الذكير «في (كميفك) نؤمن بالنمو المتوازن والذي يحقق بمعدلات معتدلة، وقد تبنينا وسائل استثمارية فريدة لاستهداف الأصول ذات المخاطر المقبولة والأرباح المناسبة، لنستمر في جهودنا لإيجاد فُرص قيمة تُحقِّق أهداف عملائنا».

وأشار إلى أن الشركة ستُحافظ خلال الفترة المقبلة على إستراتيجيتها في التخلص من الأصول طويلة الأجل غير المدرة، وتحسين أداء شركاتها التابعة، والتركيز على التوسع في جودة خدمات العملاء، وتحقيق النمو في أرباحها، منوهاً بأن «كميفك» ستستمر في تركيزها على تقديم منتجات وخدمات جديدة والمحافظة على وضعها الريادي في تطوير المنتجات والخدمات.

الاقتصاد العالمي

ولفت الذكير إلى أنه شهد مع مطلع 2020 تحديات قاسية، انعكست سلباً على مؤشرات الأسواق الإقليمية والعالمية، حيث اعتبر معظم المحللين أن 2020 قد تكون الأسوأ في تاريخ الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية.

وبيّن أنه ورغم التحذيرات التي أطلقتها معظم المؤسسات الاقتصادية العالمية من الآثار السلبية المحتملة لهذا الركود الاقتصادي العصيب بسبب كورونا إلا أن الناتج المحلي لمعظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية في الربع الثاني من 2020 لم تكن سلبية بالدرجة الكبيرة، بل تغيرت نبرة المحللين واتفق معظمهم على أن هذا الركود أقل حدة مما تم تداوله مسبقا.

وأضاف أنه مع نهاية 2020 حافظت معظم مؤشرات أسواق المال الإقليمية والعالمية على أدائها الإيجابي، حيث أغلق مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال العالمي (MSCI WORLD INDEX) الخاص بالدول المتقدمة على ارتفاع مقداره 15.9 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من 2019 التي حققت 27.67 في المئة حيث كانت تعتبر سنة استثنائية لمعظم المؤشرات منذ 2014، بينما شهد مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال للدول النامية أداء مماثلا للعام السابق حيث ارتفع المؤشر 18.31 في المئة مع نهاية 2020 مقارنة بـ 18.42 في المئة لنفس الفترة من 2019 لينعكس بالإجمالي على المؤشر الخاص بمورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال العالمي الذي يجمع بين الأسواق المتقدمة و النامية معا ليغلق على ارتفاع 16.25 في المئة مقارنة مع نفس الفترة من 2019 والتي حققت ارتفاعاً بـ26.6 في المئة.

> «كميفك» طوّرت «صانع السوق» وكرّست جهودها لضمان نمو البورصة
>
> طرح منتجات استثمارية جديدة محلياً وإقليمياً من مستهدفات الشركة
>
> إستراتيجية «كميفك» دعمتها في القفز بنجاح على التحديات الاقتصادية
>
> 340 مليون دينار إجمالي الأصول الائتمانية المدارة من «كميفك»

دشّنت شراكتها مع «Kilinç Law & Consulting» للمحاماة التركية

«الياقوت والفوزان القانونية» تفتتح مقراً جديداً... في إسطنبول

جانب من توقيع الاتفاقية

المشاركون في إعلان الشراكة

افتتحت مجموعة الياقوت والفوزان القانونية، مقراً جديداً لها في إسطنبول، من خلال شراكة رسمية مع شركة «Kilinç Law & Consulting» للمحاماة التركية، تنفيذاً لخطتها الاستراتيجية في التوسع الإقليمي.

وتسعى هذه الشراكة لتعزيز التعاون التجاري بين تركيا والكويت في قطاعات عديدة، أهمها مشروعات البنية التحتية، والنفط والغاز وقطاع الاستثمار العقاري والمقاولات.

وتمثل هذه الشراكة جزءاً من تحالف بين «الياقوت والفوزان القانونية» وشركة السليطي للمحاماة القطرية، و شركة «Kilinç Law & Consulting» للمحاماة التركية.

وتعد «Kilinç Law & Consulting» للمحاماة من أكبر شركات المحاماة التركية على المستوى المحلي والاوروبي، وتتواجد مقراتها في تركيا، وأذربيجان ولندن.

وطبقاً لشهادات العملاء في «legal 500» العالمية يعد الشريك المؤسس ليفانت كيلينش من الافضل على مستوى الوسط القانوني التركي، وإضافة كبيرة من خلال خبرته الواسعة في مجال مشروعات الطاقة والمقاولات والاندماجات والاستحواذات وكذلك العقار.

وقال الشريك المدير في مجموعة الياقوت والفوزان القانونية، المحامي خليفة الياقوت، إن هذه الشراكة تعد تنفيذاً لرؤية المجموعة في أن تصبح الأفضل على المستوى المحلي والإقليمي.

وأضاف أنه من خلال مقر المجموعة الجديد في اسطنبول بالتعاون مع «Kilinç Law & Consulting» وفريقها المتميز، تطمح «الياقوت والفوزان» الى زيادة وتشجيع الاستثمار الأجنبي داخل الكويت من خلال تقديم الخدمات القانونية بالمعايير الدولية للشركات التركية العاملة في الدولة، خصوصاً في قطاعات المقاولات ومشروعات البنية التحتية والقطاع التجاري بمختلف الأنشطة والتخصصات.

وذكر أن المجموعة تعمل دائماً على دعم المستثمرين الكويتيين في المستوى المحلي والدولي، من خلال أكثر من 16 اتفاقية تعاون مشتركة مع أكبر شركات المحاماة في مختلف أنحاء العالم مثل الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط.

من ناحيته، أعرب كيلينش عن فخره بالشراكة مع «الياقوت والفوزان القانونية»، والتي تعد من الشركات الرائدة في القطاع القانوني في الكويت.

وأضاف أن هذه الشراكة تشكّل حجر أساس لـ «Kilinç Law & Consulting»، نظراً لأهمية الكويت، إذ ستسهم بتقديم الدعم القانوني للأفراد والمؤسسات الكويتية التي تقوم بتنفيذ أعمال لها في تركيا، سواء عن طريق الاستشارات القانونية أو حل النزاعات القضائية بالمحاكم التركية ومراكز التحكيم والوساطة في تركيا.

دعم أصحاب الأعمال

لفت الياقوت إلى أن تواجد المجموعة في تركيا بالتعاون مع «Kilinç Law & Consulting»، يعد إضافة كبيرة لدعم الأفراد وأصحاب الأعمال الكويتيين لتشجيعهم على توسيع استثماراتهم داخل تركيا، في إطار قانوني ملائم ومناسب يضمن حقوقهم وأهدافهم الإستراتيجية.

أفضل خدمة

تهدف «Kilinç Law & Consulting» منذ اليوم الأول من تأسيسها إلى تقديم أفضل خدمة قانونية للعملاء في جميع المستويات ومراحل عملهم، وتقوم بعمل جاد جدا للوصول لثقتهم بقدرتها وخبراتها في مختلف التخصصات القانونية التابعة للنظام القانوني التركي.

خليفة الياقوت

> الشراكة الجديدة تعد تنفيذاً لرؤية المجموعة في أن تصبح الأفضل محلياً وإقليمياً
>
> نطمح لزيادة وتشجيع الاستثمار الأجنبي داخل الكويت بتقديم الخدمات القانونية بالمعايير الدولية
>
> نهدف لخدمة الشركات التركية في الكويت بقطاعات المقاولات والبنية التحتية والقطاع التجاري
>
> إضافة كبيرة لدعم الأفراد وأصحاب الأعمال الكويتيين وتشجيعهم على توسيع استثماراتهم داخل تركيا